# شركات تجارية تطالب بإقرار قانون جديد ينظم عملها

□ بغداد / اكانيوز

طالب عدد من أصحاب الشركات العراقية بضرورة تغيير قانون تسجيل الشركات والتعامل مع هذا النظام على أساس النافذة الواحدة .

وقال مدير شركة (رافدين العراق) حمزة مشعل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "نظام تسجيل الشركات العراقية يعد من القوانين القديمة والتي لا تتناسب مع حجم الاقبال على الاستثمار والعمل في العراق ".

واضاف أن " دائرة تسجيل الشركات معقدة وبحاجة إلى تسهيلات واتباع الوسائل الالكترونية في عملية التسجيل التي تلغي الابتزاز الذي يتعرض له اصحاب الشركات ".

وتابع أن " مشكلة عمل الشركات في العراق تتعلق بقوانين قديمة لا تتناسب مع الحجم الاقتصادي العراقي في البلاد."

بدوره قال المدير المفوض لشركة (سما بغداد) عبد الامير جبار لـ(آكانيوز) إن " نظام تسجيل الشركات التجارية معقد لانه يستند إلى تعليمات وقوانين قديمة وهي احد ابرز المعوقات التي تقف امام تنمية السوق العراقية ".

وتابع أن " عملية تسجيل الشركات التي يستخدمها العراق متخلفة ولاترقى الى مستوى التطور التجاري الذي طرأ على العراق في السنوات الاخيرة ".

واشار إلى أن " العراق بحاجة الى قانون ينصب على التعاملات الالكترونية في عملية تسجيل الشركات والى تنظيم التسجيل مع تشديد الرقابة على الشركات العاملة ".

من جانبه قال رئيس اللجنة الاقتصادية أحمد العلواني لـ(آكانيوز) إن " اللجنة لن تجري أي تغيير في قانون تسجيل الشركات قبل ان تقيم الورش والندوات مع اصحاب الشركات لمعرفة التفاصيل الدقيقية بشأن المعوقات التي تقف امامهم".

وأضاف أن " المرحلة المقبلة تستدعي مشاركة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص المتمثل دوره بالشركات المحلية والاجنبية التي من شأنها تعزيز دور العراق الاقتصادي ".

وكشفت دائرة تسجيل الشركات التابعة لوزارة التجارة العراقية، عن تسجيل ٢١٤٣ شركة عراقية وعربية وأجنبية، فيما فرضت غرامات على ٣٠٧٩ شركة عراقية لعدم تقديمها الميزانيات والحسابات الختامية في أوقاتها المحددة في عام ٢٠١١.

البضائع المستوردة تملأ الاسواق (ارشيف)

# محافظة بغداد تطالب باستقلالية موازنة الاقاليم

□ بغداد / المدى

أبدت محافظة بغداد، السبت، قلقها من تأخر إقرار موازنة البلاد العامة لسنة ٢٠١٢ بسبب الخلافات السياسية، مطالبة بعزل موازنة تنمية الاقاليم من الموازنة العامة للمحافظة على استمرارية المشاريع.

وقال النائب الاول لمحافظ بغداد محمد الشمري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "تأخر اقرار الموازنة الاتحادية سيكون لها تأثير على استمرارية المشاريع سواء المشاريع المستمرة ام المشاريع التي بدأ العمل بها قريباً".

واوضح الشمري أن "محافظة بغداد طالبت بعزل موازنة تنمية الاقاليم عن الموازنة الاتحادية حتى لا تؤثر على استمرارية المشاريع لاسيما وان المحافظات بأمس الحاجة لتنفيذ المشاريع لتحسين الواقع الخدمي والعمراني ونحتاج الى سرعة دائما ويجب ان تكون الموازنة داعمة للمشاريع".

وتابع "ليس من الحكمة ان تكرر الأخطاء فيجب على الحكومة ومجلس النواب وضع برنامج وخطة يتم من خلالهما ضمان عدم تأخر اقرار الموازنة عن موعدها المحدد".

وتحتاج بغداد بشدة إلى الأموال لبناء اقتصادها المتضرر بفعل سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف. وتعد المشاريع الإسكانية على رأس مطالب المواطنين. وأطلق مجلس محافظة بغداد في الآونة الأخيرة، عددا من المشاريع الاستثمارية ومنها مشروع بسامية السكني بمليون وحدة سكنية ومشروع في أبي غريب يشمل ٥٠ ألف وحده سكنية ومشروع ٨ آلاف وحدة سكنية في التاجي وغيرها.

ويأتي نقص الخدمات العامة على رأس شكاوى المواطنين التي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة على توفيرها رغم مرور أكثر من ثماني سنوات على إسقاط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣.

وانتقدت العديد من المحافظات العراقية عدم تطبيق الحكومة الاتحادية لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ بخصوص منح الصلاحيات الاضافية للمحافظات من الناحية الادارية والمالية.

وعلى خلفية الاشكاليات قررت بعض المحافظات اللجوء الى البدء بمراحل تشكيل الاقاليم كحل بديل لممارسة صلاحياتها وفقا لما اورده الدستور بحسب مسؤولين في محافظات ديالى والانبار وصلاح الدين.

# خبير اقتصادي: لابد من إصلاح الموازنة العامة

□ بغداد / المدى

انتقد الخبير الاقتصادي مناف الصائغ هيكلة الموازنة المالية العامة كون النفقات التشغيلية ما زالت كبيرة على حساب الاستثمارية.

وقال الصائغ في تصريح صحفي أمس السبت: إن الموازنة العامة تشوبها الكثير من الفقرات غير الضرورية من خلال أبواب الصرف فيها، ما تسبب في هدر كبير في الأموال، ولابد من إجراء عملية إصلاح للموازنة قبل إطلاقها.

وأضاف: إن الموازنة التشغيلية كبيرة وتفوق نظيرتها الاستثمارية، بالرغم من أن البلد بحاجة الى مشاريع استثمارية للنهوض بواقعه الاقتصادي، مما ولدّ عجزاً كبيراً في الموازنة، لذلك لابدّ من إعادة هيكلتها من جديد قبل إقرارها.

وأشار الى: أن أغلب الدول العالمية ولاسيما دول منطقة الخليج العربي يضعون الموازنة العامة على أساس أن تكون الموازنة الاستثمارية أكثر من التشغيلية لغرض جعل اقتصادهم قوي ولا يتأثر بأية أزمات اقتصادية سواء عالمية أم محلية.

واقترح: إيجاد ما تسمى بموازنة المواطن، تكون بسيطة ولا تتجاوز الصفحة والنصف تنشر في الصحف المحلية ويؤخذ بها رأي المواطن لبعض التخصيصات المالية لكي يكون أكثر دراية لأوجه صرف الأموال في الموازنة.

يذكر أن اللجنة الاقتصادية النيابية انتقدت الموازنة العامة وطالبت بارجاعها الى الحكومة الاتحادية لإجراء بعض التعديلات عليها، وعبر وزير الدولة لشؤون مجلس النواب عن رفض الحكومة الاتحادية إرجاعها من جديد خشية لتأخرها ثانية.

وكان وزير المالية العراقي رافع العيساوي قد أعلن في الثامن من شهر كانون الأول من العام الماضي، عن مجمل الموازنة العراقية للعام ٢٠١٢ البالغ ١١٧ ترليون دينار، وتابع، أن حصة الميزانية التشغيلية لعام ٢٠١٢ بلغت ٨٠ ترليون دينار، مقابل ٣٧ ترليون دينار كميزانية استثمارية، وبنسبة عجز بلغ ١٤ ترليون دينار وهو ما يمثل ١٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي و١٢ بالمئة من مجمل الموازنة.

# البنك المركزي يعتزم طرح ثلاث فئات بعد حذف الأصفار من الدينار

□ بغداد / المدى

كشف البنك المركزي العراقي، السبت، عن نيته طرح ثلاث فئات كبيرة بعد حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، مشيراً إلى أن عملية استبدال العملة ستستغرق عامين.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في حديث صحفي إن "البنك سيطرح ثلاث فئات كبيرة إضافة إلى الفئات المعدنية، بعد أن يقوم بحذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي"، مبيناً أن "عملية التبديل من شأنها إصلاح نظام إدارة العملة وتسهيل استخدامها".

وأضاف صالح أن "الفئات الثلاث تشمل ٢٠٠ دينار التي تساوي ٢٠٠ ألف دينار في الوقت الحاضر وفئة ١٠٠ دينار التي تساوي ١٠٠ ألف دينار وفئة ٥٠ ديناراً التي تساوي ٥٠ ألف دينار، إضافة إلى العملة المعدنية من فئة الدينار والدينارين فضلاً عن النصف والربع دينار و١٠٠ فلس والدرهم".

ولفت صالح إلى أن "حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي من شأنه اختصار عدد الأوراق النقدية من أربعة مليارات ورقة والتي تساوي ٣٠ ترليون دينار موجودة في الأسواق العراقية إلى مليار و٨٠٠ مليون ورقة فقط"، مؤكداً أن "تبديل العملة سوف لا يؤثر على دخل الفرد أو على ثرواته أو التزاماته التعاقدية".

وأشار صالح الى أن "مجلس إدارة البنك قد صادق على قرار حذف الأصفار بعد أن تم الانتهاء من تصاميم العملة التي تحمل الإرث العراقي وتاريخه وحضاراته، فضلاً عن مناقشته من قبل اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء"، مبينا أن "البنك بانتظار موافقة المجلس للبدء باستبدال العملة الجديدة والتي يجب أن تكون مع سنة مالية جديدة والتي اقترحها البنك مع بداية العام ٢٠١٣".

وأكد صالح أن "عملية استبدال العملة ستستغرق عامين كاملين لمنع حدوث أي خلل في عملية التسليم والاستلام"، موضحاً أن "المصارف ستستمر باستلام العملة القديمة لمدة عشر سنوات كحقوق وليس للتداول".

وكان البنك المركزي قد اتهم في (١٢ أيلول ٢٠١١)، جهات حكومية بعرقلة الإصلاح النقدي وتوعد بمقاضاتها، محملاً تلك الجهات مسؤولية تعريض مصالح البلاد المالية إلى الخطر.

واعتبر مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في (٢٥ آب ٢٠١١)، أن رفع الاصفار عن العملة يعد اكبر عملية فساد في العراق لو تمت خلال هذه الفترة، وتندرج تحت مسمى العبث الاقتصادي، محذراً من "مافيات عملة" تستعد لتزوير ترليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة.

وأكد محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي خلال اجتماع الهيئات المستقلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي والذي عقد، في (١٩ حزيران ٢٠١١)، استعداده لتهيئة كافة المستلزمات لاستبدال العملة العراقية.

يذكر أن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون أن العراق غير مهيأ في الوقت الحاضر لحذف الاصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن الحذف يحتاج إلى استقرار امني وسياسي فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي.

# شركات محلية تطالب وزارة البلديات بعدم تفضيل الشركات الأجنبية في الاستثمار

□ بغداد / المدى

طالب عدد من أصحاب الشركات الأهلية وزارة البلديات بفتح المجال لهم لتنفيذ مشاريع خدمية واتباع نظام افضل العروض الفنية وليس اوطأ العطاءات.

وقال مدير شركة نسر بغداد علي زامل إن " وزارة البلديات والاشغال عليها ان تفتح المجال امام الشركات المحلية لتوزاي الشركات الاجنبية التي تتفق معها عن طريق التنفيذ المباشر ".

واضاف أن "قرار الوزارة بعدم التعاون مع الشركات المتلكئة غير مدروس لانه لم يسأل الشركات التي تلكأت في تنفيذ المشاريع الاسباب الحقيقية التي ادت وراء ذلك ".

واشار إلى أن " وزارة البلديات عليها ان تتفق مع الشركات المحلية والاجنبية على اساس افضل العروض الفنية وليس على اساس اوطأ العطاءات".

بدوره قال مدير شركة الامامين الهندسية يوسف الدراجي إن " تعاقد وزارة البلديات مع شركات اجنبية امر مرحب به لكن عليها الا تضع المعوقات امام الشركات المحلية لان ذلك عكس توجه الحكومة نحو منح المشاريع للشركات المحلية الرصينة بهدف دعم القطاع العام ". واضاف ان " مشكلة الوزارة انها تمنح اموالاً قليلة للمشاريع لذا فان تنفيذ المشاريع حتى من قبل الشركات الاجنبية لايسهم في تطوير البنى التحتية ".

وتابع أن " تشكيل لجنة لمراقبة اداء الشركات المحلية لابد ان تسأل الشركات المتلكئة ماهي الاسباب التي ادت إلى تاخير تنفيذ المشاريع والتي غالبا ماتكون اهم اسبابها البيروقراطية الادارية التي تتعامل بها الوزارة ".

من جهتها أكدت وزارة البلديات والأشغال العراقية ، الجمعة ، ان لجنة هندسية باشرت اعمالها لمراجعة اداء الشركات التي تعاقدت معها الوزارة خلال العام الماضي وانها لاتفضل شركة أجنبية على شركة محلية .

وقال المتحدث الاعلامي جاسم محمد إن "اللجنة تعمل من اجل مراجعة اداء الشركات التي تعاقدت معها وزارة البلديات ومدى تنفيذها لبنود العقد ".

واضاف أن "اللجنة خولت من قبل الوزارة باتخاذ قرارات بابعاد أي شركة لم تنفذ المشاريع المنوطة بها بشكل جيد ووفق ما اتفق عليه بالعقد بينها وبين دوائر الوزارة ".

وتابع ان" الوزارة لا تفضل شركة اجنبية على شركة محلية وانما تدعو الشركات الاجنبية للمشاركة في مناقصات علنية تعلنها الوزارة تدخل فيها الشركات المحلية والاجنبية ويتم النظر إلى افضل العروض الفنية ".

وأكدت وزارة البلديات والأشغال العامة العراقية الجمعة الماضية أنها اتفقت مع ٢٣ شركة إماراتية للعمل في العراق على تنفيذ مشاريع إستراتيجية خلال العام الحالي.

وأعلنت وزارة البلديات والأشغال الاتحادية أنها أنجزت ٩٠٪ من موازنة عام ٢٠١١ البالغة ترليوني دينار عراقي واستحداث منصب مدير عام في جميع المحافظات لتنظيم عمل المشاريع الخدمية فيها.

# اقتصاديون يدعون إلى افتتاح البورصة في أيام العطل

□ بغداد / المدى

دعا خبراء اقتصاديون عراقيون إلى افتتاح سوق العراق للأوراق المالية في ايام الجمعة للتواصل مع السوق العالمية.

وقال مدير مركز السوق العراقي علي كه جي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "البورصة العراقية ما تزال بورصة فتية وبحاجة إلى التواصل مع البورصات العالمية لاستقطاب الاسهم وليس من صالحها ان تعطل في ايام الجمع".

وأضاف أن "البورصة العراقية تقدمت بصورة جيدة خلال هذه الفترة بفضل الإدارة الجيدة لها وتنويع الاسهم الاستثمارية التي تشارك في البورصة لكن لابد ان تتأثر بالعطل والمناسبات".

وتابع أن "العطل والمناسبات أحدى المشاكل الرئيسة التي تقف امام الاقتصاد العراقي وتسبب بمشاكل كثيرة من بينها توسيع الفجوة بين الاسواق العالمية والسوق العراقي للاوراق المالية".

من جانبه قال مدير المعهد الاقتصادي مناف الصائغ في تصريح صحفي إن "قانون هيئة الاوراق المالية بحاجة الى تعديل لتنظيم ايام عمل البورصة"، مضيفا أن "عمل البورصة العراقية لم يصل بعد إلى مستوى البورصات العالمية بسبب عدم توفر المستلزمات اللازمة لتطوير عملها وضمان اموال المساهمين الفعليين فيها".

وتابع أن "مشكلة البورصة العراقية هي إنعكاس لمشاكل السوق العراقية اصلا التي تفضل البضائع المستوردة على المنتج المحلي بالاضافة إلى تاثيرات الوضع الامني على عمل البورصة".

واشار إلى أن "افتتاح البورصة العراقية وتبادل التعاملات المالية لابد ان يكون حقيقية و يفضي إلى استثمارات فعلية تنعكس ايجابا على الاقتصاد العراقي".

بدوره استبعد المدير التنفيذي لهيئة الاوراق المالية عبد الرزاق السعدي حدوث اضرار بسبب العطلة "البورصة مرتبطة بالشأن الداخلي الحكومي ومرتبطة مع عمل المصارف"، مضيفا ان البورصات في العالم تعطل ولايوجد أي ضرر على تداول الاسهم لان عمل البورصة مرتبط بالاقتصاد الكلي للبلاد". وقررت هيئة الأوراق المالية اغلاق عمل سوق العراق للاوراق المالية امس الخميس. فيما قالت هيئة الاوراق المالية، إن العراق تقدم على دول المنطقة بحجم التداول المالي بنسبة ٧٠٪.

وبدأت هيئة العراق للأوراق المالية تحضيراتها الاولية للحصول على عضوية السوق العالمي للاوراق المالية، كما أعلنت عن البدء بالإيداع الالكتروني للشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية بدلاً من الايداع الورقي.

وكانت بورصة العراق قد بدأت نشاطها في ٢٠٠٤، وتحولت من التداول اليدوي إلى استخدام شاشات التعامل الالكترونية في ٢٠٠٩ وتفتح للتداول ساعتين يوميا كل خمسة أيام في الأسبوع.

وقطاع البنوك هو الأكبر في البورصة التي تتضمن أيضا أسهم شركات صناعية وشركات تأمين وفنادق وشركات زراعية.

# التجارة: عاجزون عن توفير الحصة التموينية

كشفت وزارة التجارة، السبت، عن عدم قدرتها على توفير مفردات البطاقة لأربعة أشهر من العام الحالي ٢٠١٢، ملمحة الى ان التخصيصات المالية للبطاقة التموينية تغطي الثلث الاول فقط من السنة.

وقال وكيل وزارة التجارة كاظم تركي في بيان صدر عنه ان وزارة التجارة، "لن تستطيع الالتزام بتوفير مفردات البطاقة التموينية لثلث العام الحالي في الاقل كون التخصيصات المالية لهذه المفردات لن تغطي سوى الثلث الاول من العام فقط"، مشيراً الى ان الموازنة التكميلية "لا يمكن ان تقر قبل نهاية الثلث الثاني من ٢٠١٢.

وتعتمد غالبية العراقيين على البطاقة التموينية في حياتهم اليومية منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت، وكانت مفردات البطاقة تشمل الرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والباقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص. ولكنها اختزلت الى الرز والزيت والسكر والطحين حاليا.

واضاف تركي ان "تخصيصات البطاقة التموينية في موازنة عام ٢٠١٢ لاتكفي سوى لثلث عام ٢٠١٢"، منوهاً إلى ان "اي تخصيصات مقبلة ستكون عبر الموازنة التكميلية والتي لايمكن ان تصدر قبل نهاية الثلث الثاني من العام".

وحذر من انه، حتى إذا "صحت توقعاتنا وأقرت الموازنة التكميلية بنهاية انتهاء الثلث الثاني من عام ٢٠١٢ ، فاننا لن نستطيع الالتزام بتوفير مفردات البطاقة التموينية للثلث الثاني من العام الحالي"، موضحاً، "ان تأخرت الموازنة التكميلية فأكيد ستزيد مدة حرمان الشعب العراقي من هذه المفردات".

وتابع تركي ان "التزامنا بتوفير مفردات البطاقة التموينية لثلثي العام الحالي يعتمد على التخصيصات المخصصة لهذه المفردات في الموازنة التكميلية وموعد اقرارها".